خمس وعشرون سنة على اعتماد
إعلان الحق في التنمية

إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في ذكراه الخامسة والعشرين

التنمية حق من حقوق الإنسان

يواجه عالمنا اليوم تحديات تتمثل في اتساع فجوات الفقر ونقص الغذاء وتغير المناخ وأزمات اقتصادية ونزاعات مسلحة وارتفاع معدلات البطالة واضطرابات شعبية وتحديات ملحة أخرى. وبغية التصدي لتلك التحديات بفعالية، نحتاج إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، الذي يكرّس بوضوح التنمية كحق ويجعل من الناس محوراً للعملية الإنمائية.

وجاءت هذه الوثيقة الرائدة لتعلن للمرة الأولى هذا الحق غير القابل للتصرف في٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
، عندما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث نصت على أنه "يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشارَكةُ والإسهامُ في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً".

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان. ومع ذلك، ما زال الكثير من الأطفال والنساء والرجال - وهم محور التنمية الأساسي - يعيشون في حاجة ماسة إلى التمتع بحقهم في الحياة الكريمة والحرية وتكافؤ الفرص. ويؤثر ذلك تأثيراً مباشراً في إعمال مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتدعو السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الحكومات وجميع الجهات المعنية إلى أن تغتنم فرصة هذه الذكرى لتجاوز النقاشات السياسية والتركيز على الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ الإعلان.

وتقول المفوضة السامية: "إن من واجبي أن أوجه هذه الدعوة في هذه المناسبة".

"يجب علينا أن نقضي على التمييز في توزيع مزايا التنمية. ويجب علينا أن نضع حداً للوفيات الممكن تجنبها، التي تحصد أرواح ٥٠٠٠٠٠ امرأة سنوياً أثناء الولادة. ويجب علينا أن نخلّص من الجوع ملايين الأطفال الذين يعانون من وطأته في عالم يتسم بالوفرة. ويجب علينا أن نضمن تمكّن الناس من الاستفادة من الموارد الطبيعية لبلدانهم والمشاركة مشاركة هادفة في صنع القرار. هذه هي أنواع القضايا التي يعالجها الإعلان، الذي يدعو إلى تكافؤ الفرص وإلى نظام اجتماعي عادل".

"وليس قضاءً وقدراً أن يعيش أكثر من مليار بائس في مختلف أنحاء العالم فريسة للفقر، فذلك ما هو إلا نتيجة لحرمانهم من حقهم الإنساني الأساسي في التنمية".

التنمية حق للجميع

إن السعي إلى النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته. فالإعلان يشير بوضوح إلى أن التنمية عملية شاملة تستهدف تحسين "رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل" لما تؤتيه من فوائد.

والتنمية، مثلها كمثل جميع حقوق الإنسان، هي حق لكل الأفراد والشعوب لهم أن يتمتعوا بها في كل مكان بدون تمييز وبمشاركتهم جميعاً. ويقر الإعلان بالحق في تقرير المصير وبالسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية. ويفيد تقرير الأمم المتحدة الأخير عن التنمية البشرية بأن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع من ٨٥٠

مليون شخص في عام ١٩٨٠ إلى نحو مليار شخص في جميع أنحاء العالم حالياً. ورغم مرور أكثر من ثلاثين سنة من التقدم التكنولوجي والاستغلال المتزايد باستمرار للموارد الطبيعية، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الوقت الراهن بـ ١٥٠ مليون شخص.

والفقر المستشري والتفاوت الصارخ، داخل البلد الواحد وبين البلدان، يذكران دائماً بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨

، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي استُلهمت منه فيما بعد، بل وحتى إعلان عام ١٩٨٦ بشأن الحق في التنمية، كلها لا تعدو أن تكون كلمات جوفاء من منظور عدد كبير جداً من الأشخاص، لا سيما من الفئات المهمشة.

التنمية حقٌّ لمواجهة تحديات العصر

ما زال إعلان الحق في التنمية، الذي نشأ في نهاية الفترة الاستعمارية، يكتسي أهمية بالغة في هذا العصر. ويجسد الحق في التنمية مبادئ تنطوي عليها حقوق الإنسان مثل المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التعاون الدولي. ويمكن أن تكون هذه العناصر إلى جانب المتطلبات الأساسية للإعلان (انظر الإطار) دليلاً يُهتدى به في الإجراءات التي نتخذها لمواجهة مجموعة من التحديات المعاصرة، التي تشمل تغير المناخ والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وجولة الدوحة الإنمائية المتوقفة بشأن المفاوضات التجارية، والتعاون الإنمائي، والمعونة من أجل التجارة، وتخفيف عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر،

المتطلبات الرئيسية التي ترد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية

- جعل الأشخاص محور التنمية
- ضمان المشاركة الحرة والنشطة والهادفة
- ضمان عدم التمييز
- التوزيع العادل لفوائد التنمية
- احترام الحق في تقرير المصير والسيادة على الموارد الطبيعية
- كل ذلك في إطار عملية تعزز سائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التنمية على أرض الواقع

أيّدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الحق في التنمية، حيث خلصت في عام ٢٠١٠ إلى أن الطريقة التي جُرِّد بها الإندورويس (وهم جماعة من الشعوب الأصلية تعيش في كينيا) من أراضيهم المتوارثة وحُرموا بها من الاستفادة من مواردهم تشكل انتهاكاً لحقوقهم، بما في ذلك حقهم في التنمية، بموجب المادة ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ونقص الديمقراطية، وضعف الإدارة، والأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

ولا يُقام الحق في التنمية بالعمل الخيري، بل ببناء القدرات وبالتمكين. ويحدِّد الإعلان عراقيل تعوق التنمية، وينشد تمكين الأفراد والشعوب، ويدعو إلى إيجاد بيئة مواتية وإعمال إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي، ويعزز مساءلة المسؤولين والحكومات والجهات المانحة والمتلقية والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية والمجتمع المدني.

لنعمل معاً الآن

وينص الإعلان على أن "من واجب الدول أن يتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية". ولئن كانت مكاسب إنمائية قد تحققت بعد جهد جهيد، فما زال المجتمع الدولي لم يستفد استفادة تامة من الإمكانات التي يتيحها الإعلان، ويعزى ذلك في جزء منه إلى التسييس والقطبية.

وتسعى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه الذكرى الخامسة والعشرين التي تحل في عام ٢٠١١ إلى إذكاء الوعي بالحق في التنمية وزيادة فهمه وتعزيز الحوار بشأنه من خلال مجموعة من المناسبات والأنشطة الإعلامية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بما في ذلك نص الإعلان وبرنامج المناسبات الاحتفالية على الموقع الشبكي الخاص بالمفوضية، الصفحة: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx.

وتقول المفوضة السامية: "إن الحق في التنمية حق لا يمكن إعماله إلا بوجود إطار سليم للمساءلة الوطنية والدولية يقوم على احترام العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. فلنعُد إلى رسالة الإعلان نفسه التي تبعث على الأمل وتقوم على أسس مبدئية - في ظل روح من التوافق العقلاني والشعور بقيمة هذه المهمة الحيوية التي بين أيدينا، ولنركز جهودنا على جعل الحق في التنمية واقعا يلمسه الجميع".

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي: R2D@ohchr.org

معلومات عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

كُلفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهي هيئة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بولاية فريدة تتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويقع مقر المفوضية في جنيف، ولها أيضاً وجود في نحو ٥٠ بلداً. ويترأس المفوضية مفوض سامٍ لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ لقيادة جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتتخذ المفوضية الإجراءات بناء على الولاية الفريدة التي عهد بها إليها المجتمع الدولي لحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان والدفاع عنه. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.ohchr.org.